أوراق تأمينية

مصباح كمال*: حكومة السوداني وتعيين حملة الشهادات العليا في شركات التأمين العامة: تعزيز البنيان المنخور

مقدمة

نشرت **الوقائع العراقية**، العدد 4681 بتاريخ 4 تموز 2022، **قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2 لسنة 2022**. وجاء في الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون أنه يبغي

> تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حد الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بعد انتهاء نفاذ قانون الموازنة وخلق فرص العمل وتعظيم استفادة العراقيين من موارد الدولة ودفع عجلة التنمية واستئناف العمل بالمشروعات المتوقفة والمتلكئة بسبب عدم التمويل والسير بالمشروعات الجديدة ذات الأهمية.

هذا قانون طموح فالغايات العديدة التي يبتغيها (الأمن الغذائي، تخفيف حد الفقر، تحقيق الاستقرار المالي، خلق فرص العمل، تعظيم استفادة العراقيين من موارد الدولة، دفع عجلة التنمية، استئناف العمل بالمشروعات) غير قابلة للتحقيق لأن النظام المحاصصي المدعم بالمليشيات المرتهن للأجنبي يعيد إنتاج نفسه وسياساته الاقتصادية غير المتكاملة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق. لو صحّت غايات هذا القانون ربما لن يحتاج العراق إلى قانون آخر لحل أزمة الاقتصاد العراقي المتجذر في الريع النفطي، وحل مشكلة الفقر (هو يدعو إلى ما يسميه تخفيف حد الفقر وليس القضاء عليه)، وسوء توزيع الثروة الوطنية، وتفاقم التفاوت الطبقي، وبناء القدرات المحلية في الصنيع والزراعة والخدمات بأنواعها لتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي.

إن القانون يفتقر إلى رؤية واضحة لمسار ومستقبل الاقتصاد العراقي، وفيه خلط بين عدد من القضايا التي تحتاج إلى معالجات مستقلة ومنها أزمة الخريجين الناشئة

من أزمة أخرى تتعلق بالتعليم والبحث الأكاديمي في الجامعات العامة والخاصة ومحتواه وإدارته.[1]

لا تهدف هذه المقالة القصيرة إلى تفكيك ونقد ما جاء في هذا القانون فهذا من اختصاص الاقتصاديين أساساً، بل تكتفي بإبراز جانب منه يمس شركات التأمين العامة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية) وكذلك ديوان الديوان وكلها تتبع وزارة المالية. وبهذا الشأن نقتبس ما جاء في أحد مواد القانون:

> المادة -18 -أولاً: تلتزم وزارة المالية بتمويل كافة التخصيصات الواردة في جدول (أ) المرفق بالقانون لتأمين قطاعات الغذاء والكهرباء والمحاضرين والاداريين والعقود والأجراء وحملة الشهادات العليا والخريجين من الأوائل والمفسوخة عقودهم من الاجهزة الامنية والعسكرية.

نترك جانباً الصياغة الضعيفة لهذه المادة كما يتبين من سوء استخدام كلمة "تأمين" ونكتفي بالتعليق على ما تسميه المادة "تأمين ... حملة الشهادات العليا والخريجين من الأوائل" لتجديد الكتابة عن سياسة الاستخدام في شركات التأمين العامة التي عرضنا لها في مقالة "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور"[2] ومقالة قديمة أشرنا لها في المقالة.

[1] راجع المقالات العديدة للدكتور محمد الربيعي حول مختلف جوانب التعليم الجامعي وسبل تحسينه وربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل المنشورة في العديد من الصحف العراقية الورقية والإلكترونية، وكذلك كتابه **التعليم العالي والبحث العلمي: قضايا وتحديات وحلول**،.دار لندن للطباعة والنشر. وأيضاً مقالاته المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين: نتائج البحث عن "التعليم العالي والبحث العلمي" – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

[2] أنظر: مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي pdf. (iraqieconomists.net)

محور المقالة

لقد صدر هذا القانون عندما كان مصطفى الكاظمي رئيساً لمجلس الوزراء (7 أيار 2020 حتى 13 تشرين الأول 2022)، والآن يتعين على رئيس الوزراء محمد شياع السوداني (تولى رئاسة مجلس الوزراء في 27 تشرين الأول 2022) تنفيذ مفردات هذا القانون. وما يهمنا منها هنا هو الفقرة 3 من الجدول (أ) التي تنص على الآتي

> على مجلس الوزراء ووزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض تحويل المحاضرين والاداريين والعقود كافة والأجراء وقرّاء المقاييس في الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٥ لسنة ٢٠١٩ المعدل بقرار رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩ **وتلتزم وزارة المالية بتعيين الاوائل وحملة الشهادات العليا من الخريجين** (التأكيد من عندنا)

كلفة تمويل هذه الفقرة كما هو مذكور في الجدول (أ) هي 1,000,000,000,000 (تريليون دينار).

لا تتوفر لدينا التفاصيل الإجرائية لتنفيذ القانون لكن العاملين في قطاع التأمين يتداولون بعضها. سنعرض ما توفر لدينا من تفاصيل ونعلق على ما جاء فيها. ضمّت التفاصيل ما يلي:

> **سيتم تعيين الآلاف من اصحاب الشهادات العليا من ماجستير ودكتوراه في دوائر الدولة وهؤلاء حصلوا على شهاداتهم من خلال الدراسة أونلاين من جامعات ايرانية ولبنانية (جامعة إسلامية) غير رصينة وبالتالي فإن هؤلاء، بفضل شهاداتهم، سيحصلون على درجات عليا في السلم الوظيفي ويبدأون بالخراب من ناحيتين. الأولى، في اتخاذ قرارات خاطئة بسبب جهلهم. والثانية، كونهم تعلموا الغش والخداع عند حصولهم على شهاداتهم فهم بالتأكيد سيستخدمون نفس منهج الغش والخداع لكي يحصلوا على مكاسب شخصية وغير شرعية من وظائفهم.**

لا نعتقد أن جميع حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل الذي سيستخدمون بفضل قانون الأمن الغذائي هم من خريجي جامعات إيرانية ولبنانية غير رصينة ومشبوهة في هويتها الأكاديمية. فبين الحين والآخر نقرأ في الصحافة العراقية أخباراً قصيرة تشيد بأطاريح الماجستير والدكتوراه ذات القيمة العلمية المتميزة في بعض الجامعات العراقية. نعتقد بأننا لا نعدم أن نجد بين حملة هذه الشهادات والخريجين الأوائل عدداً يتصف بأخلاقية عالية في الدراسة والبحث واكتساب المعرفة، يمكن توظيفها في العمل في شركات التأمين.

سنعلق فيما بعد على الآثار السلبية لهذه التعيينات.

نصيب شركات التأمين العامة هو خمسين موظفا لكل شركة ففي شركة إعادة التأمين العراقية، على سبيل المثل، التي عدد موظفيها مائة وخمسة عشر سيتم تعيين خمسين موظفاً من حملة الشهادات العليا.

إذا كان عدد موظفي الشركة صحيحاً (115) فإن إضافة 50 موظف من أصحاب الشهادات العليا سيشكل نسبة 43% من العدد الحالي للموظفين. من آثار هذه الإضافة، غير المبررة من منظور حاجة الشركة الحقيقية لها، إضعاف التركيبة الحالية لتوزيع المهام على الموظفين والموظفات الحاليين، ومعظمهم يتمتعون بسنوات عديدة من الخدمة والمعرفة بعموميات وخصوصيات إعادة التأمين. إن إضافة هذا العدد الكبير من الموظفين الجدد هو استهتار بالتنظيم الإداري لأية شركة. ومن الآثار السلبية الأخرى للإضافة التأثير المُحبط على معنويات الموظفين الحاليين. وهذا الأثر سيجد حضوراً له في شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية أيضاً مع إضافة خمسين خريجاً لكل منهما.

إحدى العواقب السيئة لنظام الحوافز هو الاستقتال بين شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية للاكتتاب بوثائق التأمين من خلال المضاربة على الأسعار وربما اللجوء إلى الممارسات المنافية لقواعد العمل المهني وحتى الاستهتار بأحكام

قانون تنظيم نشاط التأمين.[3] نتوقع أن تفرز تعيينات حملة الشهادات العليا في الشركات الثلاث زيادة التكالب على الاكتتاب بأعمال التأمين لتعظيم دخل أقساط التأمين وبأمل زيادة صافي الأرباح للحصول على مكافآت الحوافز. قد تكون هذه واحدة من النتائج غير المقصودة لسياسة التعيين من خلال قانون الأمن الغذائي.

ديوان التأمين لم يحظ، حتى الآن، بتعيين خريجين من حملة الشهادات العليا.

من المفارقات غياب أية أخبار عن تعيين حملة الشهادات العليا في ديوان التأمين، الذي يحتاج حقاً إلى استخدام عدد صغير من الموظفين يمكن، بعد تدريبهم بشكل صحيح، داخل وخارج العراق، أن يكملوا نواقص الهيكل التنظيمي للديوان غير القادر حتى الآن بأداء وظيفته الرقابية لقلة عدد كوادره وافتقار معظمها إلى المؤهلات المناسبة.

التعيينات ستكون من خلال المفاضلة عن طريق مجلس الخدمة الاتحادي.

الزميل الذي نقل لي هذا الخبر أرفقه بوجهة نظره التي تقول إن شركته

تحتاج الى دماء شبابية اكاديمية حتى وان كانت دون مستوى الطموح [؟]، والسبب في ذلك الى ان كوادر الشركة، قرابة 40% [؟] منها، خاملة وغير منتجة وغير فعالة. بالإضافة الى ان الخط الأول من مدراء الفروع والأقسام المهمة في الهيكل التنظيمي للشركة لا يمتلك في الحقيقة الخبرة الكافية في تطوير عمل فروعها ولا يواكب تطور صناعة التأمين. وان الشركة تعاني من ترهل (مهني) اكثر مما هو ترهل (عددي).

[3] مصباح كمال، "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟.pdf (iraqieconomists.net)

وردي على أطروحته هو أن التعيينات من خلال المفاضلة بين حملة الشهادات العليا عن طريق مجلس الخدمة الاتحادي لا يغير من مدى استيفاء هؤلاء للشروط المناسبة للعمل في شركات التأمين العامة أو ديوان التأمين. أن يكون الشخص حاملاً لشهادة عليا لا يعني أنه مناسب للعمل في شركة تأمين. صحيح أن التأمين ما يزال مهنة مفتوحة بمعنى أن أي شخص بمؤهلات دراسية مقبولة يمكن أن يعمل في مهنة التأمين بعكس مهن أخرى التي لا يمكن أن يمارسها من هبَّ ودبّ إذ عليه أن يمتلك شهادة تخصص لها علاقة بالمهنة. هناك ميل، وخاصة في الأسواق المتقدمة، لتفضيل من يحمل مؤهل تأميني من معهد أو جامعة للعمل في شركة للتأمين أو وساطة التأمين لكن مهنة التأمين لم تصبح بعد، كمهنة الطب، مغلقة.

وقبل سنوات كتبت ما يلي حول "جاذبية مهنة التأمين":

> أن يشتغل الأدباء والفنانون وغيرهم في قطاع التأمين ليس أمراً مستغرباً، في الماضي أو الحاضر. لقد كانت مهنة التأمين تاريخياً ولا زالت من المهن المفتوحة open profession حسب توصيف علماء الاجتماع، بمعنى أنها مفتوحة لمن يرغب بها بعكس المهن المغلقة[4] closed profession، وهي التي تتطلب مؤهلات أكاديمية وعضوية جمعيات معينة مقصورة على أعضائها. ولعل أفضل مثال على ذلك هو مهنة الطب فلا يمكن أن يمارسها إلا من يحمل شهادة اختصاص، وكذا الأمر بالنسبة للمحامي، ومهن أخرى. هناك اتجاه عام نحو الاحترافية professionalisation وبالتالي نحو جعل الدخول إلى مهن معينة محصوراً على أصحاب معارف ومهارات ومؤهلات علمية وعملية وغيرها. وهذا ما يتمنى البعض، في الغرب، تحقيقه بالنسبة لقطاع التأمين من خلال التأكيد على أهمية المؤهلات المهنية. على سبيل المثل، إصرار هيئة لويدز (سوق التأمين الفريد العريق في لندن) على أن كل من يتعامل مع السوق يجب أن يجتاز شهادة الاختبار الخاصة بها. وكذلك تفضيل شركات التأمين

[4] فكرة المهن المغلقة قديمة. نقرأ، كمثال، في كتاب عن الحسبة في القرن العاشر الميلادي في بيزنطة فيما يخص مؤهلات من يرغب في العمل في الصيرفة أنه "ينبغي على كل من يرغب في أن يمارس الصيرفة، أن يزكيه رجل مشهود له بالاحترام والأمانة، يضمن بأنه سوف لا يعمل ما هو مخالف للمرسومات ..." (ص 151) أو فيما يخص تجار الحرير الخام أنه "لا يجوز لتجار الحرير الخام أن يمارسوا حرفة أخرى، بل ينبغي عليهم أن يمارسوا حرفتهم علناً بالموضع الذي تحدد لهم، ومن يخالف ذلك منهم تعرض للجلد وقص الشعر والنفي." (ص 155). وردت في الملحق الرابع في **كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة** لعبد الرحمن بن نصر الشيزري، تحقيق ومراجعة الدكتور السيد الباز العريني (بيروت: دار الثقافة، ط2، 1981).

ووسطاء التأمين لأصحاب الشهادات التي يقدمها معهد التأمين القانوني Chartered Insurance Institute في لندن بعد اجتياز امتحانات في جملة من مواضيع التأمين.

ضمن هذا الإطار فإن شركات التأمين العراقية كانت، ولا تزال، توّظف خريجي المدارس الإعدادية والجامعية من مختلف الفروع مع ميل، أحياناً، لصالح خريجي فروع المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد وتفضيل من له معرفة باللغة الإنجليزية في تلك الأقسام التي تتطلب هذه اللغة ومنها أقسام إعادة التأمين لارتباط عملها مع معيدي التأمين في الخارج وكذلك الأقسام التي توفر الخدمات التأمينية للمقاولين والشركات الأجنبية العاملة في العراق.[5]

ومما ذكرته أيضاً للزميل الذي عبَّر عن وجهة نظره تجاه التعيينات الجديدة أن الترهل في الشركة التي يعمل فيها مزدوج: فهو مهني وعددي. وأن إضافة حملة الشهادات العليا لا تحمل معها حلاً سحرياً للترهل المهني ما لم يقترن تعيينهم بدخول دورات تأمينية مكثفة تمتد لعدة شهور. ولكن حتى اليوم ليس هناك سياسة واضحة تجاه التدريب المهني، وجميع الأطراف التي تدعي أنها تقوم بالتدريب مقصرة في أداء وظيفة التدريب.[6]

هل هناك موقف لوزارة المالية وشركات التأمين المعنية بالقانون تجاه التعيين العشوائي لحملة الشهادات العليا؟

لم يُعرف حتى الان إن كان لوزارة المالية موقف من هذه التعيينات العشوائية، وكذا الأمر بالنسبة لإدارات الشركات العامة الثلاث. وليس هناك ما يشير أن من قاموا

[5] دانيال سكوابر، **ما بين الأدب والتأمين**، إعداد وترجمة وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2017)، ص 12-13، مقدمة المترجم للكتاب.

[6] مصباح كمال، **"التدريب المهني بين الجمعية والديوان: ملاحظات أولية،" مرصد التأمين العراقي**: https://iraqinsurance.wordpress.com/2011/12/03/training-professional-development/

بوضع قانون دعم الأمن الغذائي قد تباحثوا مع وزارة المالية أو هذه الشركات، أو استشاروها لتحديد الحاجة الحقيقية للشركات لموظفين جدد. لعلنا نكون حالمين ونحن نتحدث عن التباحث والاستشارة فمثل هذا التقليد مفقود في العراق. دولة المحاصصة العراقية المدعومة بالمليشيات الشعبية الولائية وغيرها من المليشيات تعتبر قطاع التأمين العام مُجمع نفايات dumping ground يمكن حشد الموالين فيه من حملة الشهادات العليا الحقيقية والمزورة، ومن دعاة المظلومية الانتقائية، وأزلام الأحزاب الطائفية منذ تأسيس مجلس الحكم. ونعرف كيف حُرمت هذه الشركات لما يقرب من عقدين من إدارات تمتلك المعرفة والقدرات الفنية اللازمة للعمل التأميني. وقد كتبنا غير مرة عن هذا الموضوع.[7]

في السنوات التي عملت فيها في العراق اختبرت وجود سياسة للتوظيف في شركات التأمين العامة، وقتها لم تكن هناك شركات تأمين خاصة، تعتمد معايير موضوعية في انتقاء العاملين والعاملات دون السؤال عن اللقب والدين والطائفة والقومية والانتماء السياسي والحزبي. وهذه التجربة، وتجارب الآخرين، تحمل رسالة توجيهية لرسم سياسة للتوظيف لا تعتمد على المحاصصة الأمريكية-العراقية الصنع والسائدة منذ 2003.. وقد كتبتُ عنها وقلت بأنها حكاية شخصية وتجربة عادية لكنها تلقي بعض الضوء على سياسة التوظيف في قطاع التأمين في ذلك الوقت.[8]

الفساد والخصخصة وتعيين حملة الشهادات العليا

[7] كان آخر ما كتبناه هو القسم المعنون "تغيير في إدارة شركات التأمين العامة" في مقال "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي.pdf (iraqieconomists.net)

[8] للتعرف على بعض التفاصيل راجع: فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات**، إعداد وتحرير مصباح كمال (شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، فصل "شذرات من التاريخ المروي والذكريات الشخصية حول التأمين في العراق،" ص 54-58.

حتى الآن نجت الشركات الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، الإعادة العراقية) من مشروع الخصخصة التي تشيعها المؤسسات المالية الدولية وتقوم مراكز البحث، التي لا يُعرف مصادر تمويلها، بالترويج لها. أحد دعاة الخصخصة التدريجية لإحدى هذه الشركات هو حسين قمبر آغا الذي نصبَّ نفسه مستشاراً لوزارة المالية في حين أنه لا يرتبط بعقد قانوني بالوزارة، كما جاء في أحد المصادر[9] ويعمل لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وربما هو موظف معتمد لديها. وحتى وزير المالية السابق، علي عبد الأمير علاوي، لم يستقصي قانونية وجود مثل هذا المستشار في وزارته.[10] وقد علمنا أن حسين قمبر زار إحدى هذه الشركات العامة باعتباره مستشاراً للوزارة مقترحاً على إدارة الشركة العمل على بيع 30% من أسهم الشركة لمساهمين من القطاع الخاص وربما لأجانب. وهو أسلوب معروف لبدء عملية الخصخصة، وهو غير ما يُعرف بالشركات المختلطة التي عرفها العراق منذ عقود طويلة. ويأتي مشروع الخصخصة[11] في الوقت الذي يضم قطاع التأمين العراقي أزيد من ثلاثين شركة تأمين خاصة؟

[9] راجع بهذا الشأن المقابلة في القناة الرابعة العراقية مع حنان فتلاوي: https://youtu.be/bCfnU3DmRQ4

[10] وقد وجه تقرير مجلس النواب عن سرقة القرن "أصابع الاتهام لوزير المالية السابق، علي علاوي، لمخالفته «القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، من خلال تخويل شخص يدعى (حسين قنبر آغا) بصلاحيات الإشراف والتواصل مع الهيئة العامة للضرائب بدون غطاء قانوني»، حيث شارك في الاجتماعات وكان على علم بصرف تلك الأموال، وعند تواصل مدير قسم الرقابة في الهيئة معه لوجود عملية سحب مريبة أجاب بأن «الوزير على علم بالموضوع»، وفق التقرير. وتبين خلال الاستضافات بأن علاوي هو رئيس مجلس إدارة مصرف الناس الذي يكون حسين قنبر آغا مديره التنفيذي «ما يثير الشكوك»، حسب التقرير." **القدس العربي**، 15 كانون الأول 2022:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82/

[11] حاولنا اقتفاء مشروعات خصخصة شركات التأمين العامة (إعادة الهيكلة) في دراسات سابقة منشورة ضمن كتابنا **التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015** (مكتبة التأمين العراقي، 2015)، وخاصة الصفحات 63-80، 99-113. الكتاب متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين:

لمَ نثير موضوع الخصخصة وقمبر حسين آغا مع موضوع تعيينات الأمن الغذائي؟ لأن أشكال من الفساد والإفساد تكمن وراء هذه المواضيع. اعتماداً على ما يروى عن قمبر آغا فإن الخصخصة سيوفر له، ولآخرين متعاونين أو متواطئين معه، فرصة للاستفادة الشخصية. وربما تكافئه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تروج للخصخصة في دول الجنوب، على صنيعه. تطفل قمبر آغا على هذه الشركات شبيه بالطفيلية التي ستنتجها تعيين حملة الشهادات العليا، فمعظم هؤلاء سيعتاشون على حساب العاملين الحاليين وسيساهمون في عرقلة عمل هذه الشركات وتطورها، ومن خلال التستر على عدم كفاءتهم، وبالتالي إظهارها كشركات فاشلة يجب على الدولة التخلص منها من خلال الخصخصة بعد إهمالها لعدة عقود من خلال تعيين مدراء غرباء عن مهنة التأمين وآخرين لا يستحقونها أتوا إليها بفضل المحاصصة.

ملاحظة أخيرة

تساءلنا في مقال سابق "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟" قانون دعم الأمن الغذائي، رغم انه صدر قبل تولي السوداني لرئاسة الوزراء، فإنه ملزم بتنفيذها. وهذا التنفيذ كما حاولنا عرض بعض آثاره يؤكد غياب موقف لحكومته، ومنها وزارة المالية، تجاه قطاع التأمين. وهكذا يظل القطاع على حاله وكما وصفناه كعنوان ثانوي في مقالنا المذكور بنياناً منخوراً.[12]

إن قانون دعم الأمن الغذائي عبارة عن مزيج غير مرتب من أنواع مختلفة من الأشياء لأنه لا يتكامل مع غيره من القوانين والبرامج الحكومية التي هي الأخرى

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/09/Iraqi-Governments-and-Insurance.pdf

[12] مصباح كمال*: هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

تتسم بعدم التكامل فيما بينها، وهي أصلاً لم تطبق بالكامل، وسوف لن يختلف الأمر مع الأمن الغذائي. وهذا، مع غيره، يستدعي تخطيطاً اقتصادياً وطنياً.

عند حصولنا على معلومات جديدة قد نلجأ إلى إعادة النظر ببعض ما ورد في هذه الورقة. ■

17 كانون الأول 2022

(*) باحث وكاتب متخصص في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 18 / 12 /2022

http://iraqieconomists.net/ar/